نشرة صندوق النقد الدولي

طلاب يحملون راية الاتحاد الأوروبي: صرح مدير عام الصندوق بأن الإصلاحات المالية ينبغي أن تتضمن إدارة الأزمات (الصورة: Alik Keplicz/AP).

الصيرفة في أوروبا

مدير عام الصندوق يصرح: أوروبا تحتاج إلى هيئة لمعالجة أوضاع البنوك المتعثرة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٩ مارس ٢٠١٠

- ثمة حاجة لإصلاح جذري واسع النطاق للوقاية من الأزمات المصرفية في أوروبا
- هيئة تشكل جزءا من نظام أشمل لإدارة الأزمات
- وتضمن فعالية التكلفة في الطريقة المتبعة لمعالجة إخفاقات البنوك

صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، في كلمة ألقاها في ١٩ مارس الجاري بأنه ينبغي إقامة هيئة على مستوى الاتحاد الأوروبي تتولى معالجة إخفاقات البنوك من أجل تقوية النظام المصرفي الأوروبي في مرحلة ما بعد الأزمة.

وقال السيد ستراوس-كان متحدثا أمام مؤتمر عقدته المفوضية الأوروبية في بروكسل إنه ثبت عدم كفاءة النظم المعمول بها لمعالجة إخفاقات البنوك التي تعمل خارج حدودها الوطنية، مما تعذر معه معالجة الإخفاقات المحلية والعابرة للحدود على نحو فعال وحمَّل الحكومات ودافعي الضرائب تكاليف باهظة.

وأضاف: "إن أوروبا تحتاج إلى فرقة إطفاء لإخماد المشكلات المصرفية عند اندلاعها، والتدخل عندما تخرج الأمور عن دائرة السيطرة.

وإذ وصف المدير العام خوض المخاطر بأنه جوهر العمل المصرفي، قال إن مفتاح المخاطرة هو تصميم نظام مصرفي يستطيع احتواء المخاطر كما يمكنه الاستفادة من المزايا التي تنطوي عليها.

كذلك ذكر السيد ستراوس-كان أن أوروبا تحتاج إلى تمويل لمؤسسات الأعمال فيها وإلى وجود مؤسسات مالية سليمة تكون وسيلة للنمو الاقتصادي، حتى تتمكن من تجاوز أزمة الاقتصاد العالمي.

نشر شبكة واسعة للوقاية من الأزمات وإدارة ما يقع منها

وقال السيد ستراوس-كان إن حرية عمل البنوك عبر الحدود أمر ضروري للمنافسة السليمة، لكن هذا النوع من النظم المصرفية المتكاملة يحتاج في نفس الوقت إلى أدوات للوقاية من الأزمات المصرفية وحل ما يقع منها.

وأشار سيادته إلى الدروس المستخلصة من الأزمة العالمية فقال إن البلدان المضيفة وبلدان الموطن سوف تستفيد من توثيق التعاون وتعزيز السيطرة، فضلا على المسؤولية المشتركة والمساءلة.

وجدير بالذكر أن هيئة تسوية الأوضاع الأوروبية المقترحة ينبغي أن تتسلح بالأدوات اللازمة لمعالجة إخفاقات البنوك بطريقة تحقق فعالية التكاليف.

ويكفل هذا المنهج تحميل الخسائر لكل من المساهمين وأصحاب حصص الملكية والدائنين غير المؤمن عليهم. وعلى قدر الإمكان، ينبغي أن توفر الصناعة المصرفية التمويل اللازم مقدما، بما في ذلك التمويل من خلال رسوم التأمين على الودائع وأي أموال أخرى تُحَصَّل من المؤسسات المالية.

كذلك قال المدير العام إن الصندوق يعمل على وضع اقتراحات حول كيفية فرض ضريبة على القطاع المالي وسوف يعرضها في إبريل القادم على مجموعة العشرين التي تمثل الاقتصادات المتقدمة والصاعدة.

وقد حدد المدير العام مسؤولية أمان النظم المصرفية مؤكدا أنها تقع على البنوك ذاتها، لكنه قال إن الانضباط الذاتي لا يكفي في هذا الصدد. فلا بد من وجود قواعد فعالة للتنظيم والرقابة بما يضمن حماية الصالح العام، وتوافر السبل اللازمة لرصد المشكلات في مرحلة مبكرة.

تكاليف واسعة النطاق بسبب إخفاقات البنوك

وأضاف المدير العام إن إخفاقات البنوك لا يقع عبؤها على النظام المالي في البلد المعني وحسب، وإنما يمتد إلى الميزانيات العمومية لهذه البنوك، ويلقي عبئا على دافعي الضرائب.

وقال السيد ستراوس-كان إن إصلاح التنظيم والرقابة الماليين، استرشادا بتوصيات مجموعة لاروزيير ــ وهي مجموعة خبراء في القضايا المالية شكلتها المفوضية الأوروبية ــ ما هو إلا نصف المعادلة، مضيفا أن أوروبا بحاجة إلى إصلاح جذري واسع النطاق في بنيان استقرارها المالي.

وأخيرا، قال المدير العام إن "الأزمة ألحقت ضررا بالغا بعامة الناس، ولا تكفي الإصلاحات المتواضعة التي تتخذ من التقدم واجهة لها في الوقت الذي تواصل فيه العمل على منوالها المعتاد."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.